

## في البيان الختامي الصادر عن الدورة الاستثنائية للجنة الدائمة :

## المؤتمر وجماهير الشعب سيواجهون الإجراءات الظالمة لمجلس الأمن بكل الخيارات السلمية

## قدما التنازلات لتنفيذ المبادرة ومخرجات الحوار لتفويت الفرصة على القوى التي ظلت تناصب المؤتمر العداء

عمل المؤتمر على تنفيذ التزاماته بنقل السلطة سلمياً حرصاً على حقن الدم اليمني وسلامة الوطن ووحدته

أعدنا مشروع المصالحة الوطنية الشاملة لتحقيق اصطافان وطني لا يستثنى أحداً وقبول بالرفض

نجدد تمكسنا باستكمال تنفيذ ما ورد بالمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار واتفق السلم والشراكة

يعبر المؤتمر عن استنكاره الشديد وأسفه لقرار مجلس الأمن لفرض عقوبات على الزعيم بناءً على طلب الرئيس هادي

تجدد اللجنة الدائمة رفضها المساس بالسيادة الوطنية والتدخل في الشؤون الداخلية لليمن

تفوض اللجنة الدائمة اللجنة العامة بالنظر في إقامة أي تحالفات مع القوى السياسية بالساحة

الحملة الإعلامية الخارجية ضد قيادة المؤتمر غير مبررة وتستند على الدسائس والكيد السياسي والمعلومات المضللة



بما الوطن إلا أنه وفي الوقت الذي كان ينتظر المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه ومختلف جماهير الشعب الذهاب نحو تنفيذ هذا الاتفاق وتشكيل الحكومة والبدء بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني فإذا بالجميع يجدون أن هناك من ظل يسعى لعرقلة أي جهد قد يؤدي إلى تجاوز الأزمة والخروج بالوطن إلى الوضع الأمني المستقر وذلك من خلال إطلاق التهديدات بفرض عقوبات دولية على رئيس الجمهورية السابق الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام وشخصيات يمنية أخرى : بل وصل الأمر إلى تصريف غير دبلوماسي وغير لائق من قبل السفير الأمريكي في اليمن بطلبه من الزعيم علي عبدالله صالح مغادرة اليمن قبل مساء الجمعة الموافق 7-11-2014م وهو ما مثل إهانة لكرامة كل اليمنيين واستفز مشاعرهم بمختلف توجهاتهم ومشار بهم السياسية والاجتماعية والشعبية وخر جوار رجالاً ونساءً، شيوخاً وشباباً في مسيرات مليونية حاشدة في العاصمة صنعاء، ومختلف محافظات الجمهورية استجابة لعودة اللجنة الشعبية للتصدي للهيمنة الخارجية ومعبرين عن رفضهم لفرض عقوبات ضد الرئيس السابق أو أي مواطن يمني آخر. ورفضهم للمساس بالسيادة الوطنية ومحاولات الهيمنة الخارجية والتدخل السافر في الشؤون الداخلية لليمن .

إن المؤتمر الشعبي العام يعبر عن استنكاره الشديد وأسفه لقرار مجلس الأمن الدولي الذي تم فيه إدراج الزعيم علي عبدالله صالح إلى القائمة لفرض عقوبات ضده بناءً على طلب الأخير رئيس الجمهورية ووزارة الخارجية الأمريكية.. وحيث يمثل هذا الإجراء التصفيي الظالم انتكاسة كبيرة لمسار التسوية السياسية في البلاد ويدفع بها نحو مصير مجهول يعقم من الأزمة التي تعيشها اليمن ويزيد من تفاقم الأضرار المتدهورة أصلاً سياسياً واقتصادياً وأمنياً وغيرها. ومن العجيب أن يعاقب شخص بحجم الزعيم علي عبدالله صالح بتهمة باطلة وكيدية بإعاقبة التسوية السياسية في الوقت الذي يعلم الجميع أنه هو المبادر في إقرارها وترك السلطة سلمياً من أجلها ومن عمل بداب على إنجازها وفي الوقت الذي يشهد العالم أن تلك التسوية تسير في طريقها الصحيح وأنها تمثل نموذجاً للآخرين في التسوية السلمية الناجحة والتي تقادي من خلالها اليمنيون الحرب والدمار.

وفي ظل هذا التعنت غير المبرر من بعض الأطراف المحلية والدولية في فرض مثل هذه العقوبات فإن جماهير الشعب اليمني المؤمنة بالحرية والديمقراطية والرافضة للهيمنة تحتفظ بحقها في مواجهة تلك الإجراءات الظالمة بكل الخيارات السلمية المتاحة والممكنة ديمقراطياً ودستورياً وقانونياً .

إن المؤتمر الشعبي العام كان دائماً قد التزم بنصوص الاتفاقات الوطنية. وحرص على تنفيذها نصاً وروحاً وكان يأمل أن يتم الالتزام بنص روح الاتفاق الأخير حول الحكومة الذي يطلب من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بالتشاور مع المكونات السياسية حول الحقائق الوزارية وخاصة الحقائق الوزارية السيادية كما نصت على ذلك المادتان (7) و(8) من الاتفاق..

وعليه وبالنظر لعدم التشاور مع المؤتمر الشعبي العام وحلفائه حول الحكومة واختيار أعضاء مؤتمر بين الحكومة دون علمهم وعلم المؤتمر. بالإضافة إلى تجاهل مكون رئيسي ومع على الاتفاق وهو أحزاب التحالف الوطني.. فقد قرر المؤتمر الشعبي العام عدم المشاركة في الحكومة الجديدة ودعا أي مؤتمر ي إلى الاعتذار عن المواقف الوزارية التي عينوا فيها .

وبناءً على النقاشات والمقتربات المقدمة من الأخوة أعضاء اللجنة الدائمة أقرت اللجنة الدائمة تكليف الأخوة:

- 1- الدكتور احمد عبيد بن دغر نائب أول لرئيس المؤتمر
- 2- الاستاذ صادق أمين ابو راس نائباً لرئيس المؤتمر الشعبي العام
- 3- عارف عوض الزوكا أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام
- 4- ياسر احمد العواضي أميناً عاماً مساعداً للمؤتمر الشعبي العام
- 5- الدكتور ابو بكر القوي أميناً عاماً مساعداً للمؤتمر الشعبي العام
- 6- فائقة السيد أميناً عاماً مساعداً للمؤتمر الشعبي العام .

واستلام مستقبل أفضل للوطن وأجباله. كما أسهم المؤتمر الشعبي العام في التوقيع على اتفاق السلم والشراكة حرصاً منه على تجاوز الأزمة التي يمر

بها الوطن مع كل الخبرين في الوطن من أجل تحقيق تلك الغاية الوطنية وإنجاز مشروع وطني يلتقي عنده الجميع على قاعدة لم الشمل وروح الصفوف

وأمنه واستقراره ووحدته وأعلنه أمام مختلف القوى السياسية. إلا أن جهوده تلك قوبلت بعدم الإكتراث أو بالتشويه والرفض لها ومع ذلك لم ولن ييأس وسوف

عقدت اللجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام السبت الموافق 8-11-2014م دورتها الاستثنائية برئاسة الزعيم / علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام، ناقشت خلالها المستجدات الراهنة على الساحة الوطنية والأوضاع التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام. وقد صدر عن الدورة بيان هام.. فيما يلي نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في محكم كتابه العزيز الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل. صدق الله العظيم.

في ظل ظروف بالغة التعقيد والصعوبة ومخاطر حقيقية وجمة تحدد بالوطن وأمنه واستقراره ووحدته.. وفي ضوء تسارع الأحداث والتدابير المؤسفة والأوضاع المتدهورة التي يعيشها الوطن على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والإدارية والاجتماعية وغيرها.. عقدت اللجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام يوم السبت الموافق 8-11-2014م دورتها الاستثنائية برئاسة الأخ الزعيم / علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام لمناقشة المستجدات الراهنة على الساحة الوطنية والتهديدات الخارجية والمخاطر التي تواجه الوطن وأمنه ووحدته وفرض عقوبات ظالمة ضد شخص الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام وشخصيتين يمينيتين أخريين. بالإضافة إلى الوقوف أمام الأداء السياسي والتنظيمي للمؤتمر الشعبي العام منذ التوقيع على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية في نوفمبر من العام 2011م والتي منحت صورة جلية على حرص المؤتمر الشعبي العام على إنهاء الأزمة السياسية بطريقتة سلمية حفظت لليمن أمنه واستقراره ووحدته وجنبته الدخول في أتون حرب أهلية مدمرة. وعمل المؤتمر الشعبي العام على تنفيذ التزاماته بنقل السلطة سلمياً وبصورة جسدت مدى حرص المؤتمر وقيادته على حقن الدماء اليمنية وسلامة الوطن ووحدته.

لقد عمل المؤتمر الشعبي العام منذ ذلك الحين على تنفيذ كافة التزامات التي أوجبتها المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية سواء من خلال التنازل عن حقه في استكمال الفترة الدستورية لرئيسه في منصب رئيس الجمهورية أو التنازل عن نصف حصته في الحكومة ومنصب رئيس الوزراء رغم امتلاكه للأغلبية البرلمانية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإنجاح الانتخابات الرئاسية المبكرة وصولاً إلى المشاركة الفاعلة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل رغم أن تمثيل المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني في المؤتمر لم يكن بالحجم الذي يتناسب مع شعبية المؤتمر وحلفائه على الساحة اليمنية. وقدم المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه نموذجاً راقياً في الأداء السياسي خلال مؤتمر الحوار الوطني من خلال مختلف اللجان التي أسهم برؤاؤه وخبراته ومواقفه في العمل على إحياء مؤتمر الحوار الوطني والخروج بقرارات تساعد على إنهاء الأزمة السياسية التي نشبت مطلع العام 2011م ورسم ملامح مستقبل منشود لليمن الجديد في ظل دولة مدنية ديمقراطية حديثة تركز على المواطنة المتساوية وكفالة الحقوق والحريات وتحقيق العدالة الاجتماعية واحترام النظام والقانون. إلا أن بعض القوى السياسية التي ظلت تناصب العداء للمؤتمر الشعبي العام وحلفائه سعت بكل جهدها لعرقلة البدء بتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وافتعال المشاكل والأزمات وفي كل مرة كان المؤتمر الشعبي العام يقدم التنازلات لتلو التنازلات حرصاً على المصلحة العليا للوطن .

لقد انتهج المؤتمر الشعبي العام موقفاً وطنياً مسؤولاً من خلال نأية عن الدخول في الصراعات التي نشبت بين بعض القوى السياسية عقب مؤتمر الحوار والتي وصلت حد الصراع المسلح واتخذ موقفاً إيجابياً، رافضاً الاصطاف مع طرف ضد آخر.. ومع ذلك فقد حاولت بعض القوى تشويه مواقف المؤتمر وشنت حملات إعلامية وسياسية تستهدف المؤتمر وقيادته ومواقفه. وحرصاً من المؤتمر الشعبي العام على المصلحة الوطنية العليا على صياغة مشروع المصالحة الوطنية الشاملة وتحقيق اصطافان وطني لا يستثنى أحداً من أجل اليمن

## التوصيات:

5- توصي اللجنة الدائمة بتفعيل علاقة المؤتمر الشعبي العام الخارجية مع الأحزاب والتنظيمات السياسية في الدول الشقيقة والصديقة على قاعدة القواسم والمصالح المشتركة وتبادل الخبرات والتجارب.

## ج. على المستوى الخارجي:

1- تؤكد اللجنة الدائمة مجدداً موقف المؤتمر الشعبي العام وقيادته والمنطلق من موقف شعبنا اليمني في الوقوف إلى جانب شعبنا الفلسطيني ودعم قضيتهم العادلة حتى يخال حقوقهم المشروعة وإقامة دولته على أرضه وعاصمته القدس الشريف.

2- عبرت اللجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام عن شكرها وتقديرها لمواقف الدول الشقيقة والصديقة التي ظلت تعمل على تقديم الدعم والمساعدة لشعبنا اليمني من أجل النهوض وقيادته وتجاوز أزمته وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر الشقيقة وتدعو الدول المانحة للوفاء بالتزاماتها.

3- عبرت اللجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام عن شكرها وتقديرها للإسهامات التي قدمتها جمهورية مصر الشقيقة، مؤكدة وقوف المؤتمر الشعبي العام مع الشعب المصري الشقيق وقيادته لاستتصال أفة الإرهاب بما يمكنها من استعادة دورها الريادي على المستوى العربي والدولي.

4- تؤكد اللجنة الدائمة تضامنها مع الإشقاء في سوريا والعراق وليبيا وإزاء كل ما يتعرضون له من أعمال إرهابية ومخططات تستهدف أمن وسيادة ووحدة تلك البلدان الشقيقة.

5- تحيي اللجنة الدائمة نجاح الانتخابات التوسيفية التي أكدت ان الاحكام للشعب عبر صناديق الاقتراع هو الطريق الأمثل للخروج من الأزمات السياسية الداخلية. إن اللجنة الدائمة وهي تختتم أعمالها لتؤكد بأن المؤتمر الشعبي العام صانع التحولات التاريخية في الوطن وصمام أمن في مواجهة كافة المخاطر والتحديات وسيظل هو التنظيم الوطني الرائد الذي انبثق من بين صفوف الشعب ولمعها أماله وتطلعاته ومنتصراً للوطن وقضاياها ومصالحه وسيواصل نهجه الوطني الوسطي المعتدل متمسكاً بمواقفه الوطنية والقومية والإنسانية ولن تؤثر فيه وفي صموده وقيادته. بأي حال من الأحوال. كل المحاولات الساعية إلى الإضرار به وشق صفوفه أو التأثير على نشاطه ودوره أو إضعافه عن مواصلة دوره لخدمة الوطن والدفاع عن إنجازاته ومكاسبه والتي كان للمؤتمر الشعبي العام وقيادته وبتعاون كل الشرفاء، الآخرين في الوطن الدور الفاعل في تحقيقها وفي مقدمتها الوحدة المباركة التي علت راياتها خفاقة في سما، الوطن الغالي يوم 22 من مايو 1990م.

كما أن استهداف بؤس المؤتمر وقائد مسيرته الزعيم علي عبدالله صالح من خلال عقوبات دولية ظالمة في مغامرة غير مسؤولة لاجلها أمر اليمن بشي. إنما يمثل استهدافاً للوطن والمؤتمر الشعبي العام والمشروع الوطني الذي حمل لواءه وانتصر له على الدوام وفي مواجهة كل الأعاصير والظروف... وكان الأجر الاكتمام بمصلحة اليمن والبحث عن الحلول للمشاكل التي تعاني منها بدلاً من البحث عن كل ما يوجب الأوضاع الصعبة ويؤدي من تفاقم الأزمة وتلك المشاكل لتلبية لرغبات شخصية أو تنفيذاً لأجندة محلية أو خارجية يدرك شعبنا الواعي مراميها وأهدافها.

وترى اللجنة الدائمة بأن الطريق الأمثل لتجاوز تلك الأوضاع والمشاكل والخروج منها هو سرعة إنهاء الفترة الانتقالية عبر استكمال الاستحقاقات الدستورية للوصول إلى الانتخابات البرلمانية والرئاسية وبحيث يتاح لجماهير الشعب التعبير عن إرادته الحرة ومنع تقفها لمن تريد عبر صناديق الاقتراع لتحمل مسئولية قيادة الوطن وتحقيق التطلعات الوطنية في ظل يمن ديمقراطي حر وموحد قوي ومزدهر بإذن الله.

يحيا اليمن ويحيا أبطاله الميامين في القوات المسلحة والأمن وشهد الله الأبرار ومن نصر إلى نصر بإذن الله .

صادر عن اللجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام صنعاء، 8 نوفمبر 2014م

إعلام بعض الدول الشقيقة تجاه اليمن لاسيما تجاه قيادة المؤتمر الشعبي العام ومحاولة تعكير الحياة السياسية وإثارة الفتن المذهبية والطائفية في أوساط المجتمع اليمني واستهداف قيادة المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وتشويه مواقفهم لأسباب غير مبررة مستندة على الدسائس والكيد السياسي والمعلومات المضللة في الوقت الذي حرص المؤتمر الشعبي العام وقيادته على إقامة أمتن العلاقات الأخوية المميزة مع تلك الدول الشقيقة انطلاقاً من القناعة بوحدة المصير المشترك وأن ما يهجم اليمن وأمنه واستقراره يهجم أمن واستقرار تلك الدول. وتدعو اللجنة الدائمة كل أبناء شعبنا اليمني وقواه الخيرة إلى التنبه والحذر من كل المحاولات الهادفة إلى إثارة الفتن وشق الصف الوطني عبر إثارة المذهبية والطائفية والمناطقية التي تستهدف النيل من الوحدة الوطنية الراسخة والنسيج الاجتماعي المتماسك.

9- وقفت اللجنة الدائمة الرئيسية أمام الأوضاع في بعض محافظات الجمهورية وبالذات في المحافظات الجنوبية وتؤكد على ضرورة إيجاد الحل العادل للقضية الجنوبية دون أي وصاية من أي مكون سياسي وفقاً لما نصت عليه مخرجات الحوار الوطني. وبما ينهي كافة المشاكل ويصون الوحدة المباركة التي هي منجز الشعب اليمني كله ومصيره ولا تفرط فيها.

## ب. على الصعيد التنظيمي:

وقفت اللجنة الدائمة الرئيسية في دورتها الاستثنائية أمام الأداء التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام حيث عبر أعضاء اللجنة الدائمة عن أسفهم لما واجه الأداء التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام من تعثرات في الآونة الأخيرة. الأمر الذي أثر سلباً على قواعد وكوادر المؤتمر الشعبي العام وأناصره.. وهو الأمر الذي يستدعي الوقوف أمامه بمسئولية عالية خاصة في ظل الأزمة التي يمر بها الوطن في الظروف الراهنة والتي يواجه فيها تحديات كبيرة تستدعي أمنه واستقراره ووحدته ونسيجه وسلمه الاجتماعي. وفي هذا الإطار أوصت اللجنة الدائمة الرئيسية بالتالي:

1- تفعيل مختلف التكوينات التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام على المستويين القيادي والقاعدي وحل مختلف المشاكل والإشكاليات التي تواجهها وإقرار خطة عمل مؤمنة لتنفيذ ذلك والنزول الميداني المستمر وتغيير أساليب الأداء التنظيمي للمؤتمر الشعبي العام بما يتناسب مع طبيعته ودوره ومتطلبات المرحلة القادمة .

2- أقرت اللجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام دعوة اللجان الدائمة المحلية على مستوى المحافظات لعقد دوراتها للوقوف أمام المستجدات الراهنة على مستوى محافظة على حدة وبما يمكن المؤتمر الشعبي العام وقيادته وقواعده في المحافظات من أداء دوره الوطني في الوقوف مع هموم وقضايا الناس والجماهير الوفية والمساعدة في حلها بكل الطرق الممكنة باعتبار أن المؤتمر الشعبي العام تنظيم وطني وجد لخدمة الناس وقضاياهم وحل مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم.

3- أقرت اللجنة الدائمة مواصلة فتح باب الانتساب الجديد لعضوية المؤتمر الشعبي العام في ضوء الإقبال المتزايد للحصول على عضوية المؤتمر خاصة في قطاعات الشباب والمرأة نتيجة إنجازاته والنهج الوطني العقلاني الذي اتجهه المؤتمر الشعبي العام ومثل صمام أمن للوطن في أخطر الظروف والمراحل.

4- أوصت اللجنة الدائمة الرئيسية بضرورة تفعيل الأداء السياسي والإعلامي للمؤتمر الشعبي العام خلال المرحلة القادمة. معبرة في هذا الصدد عن شكرها وتقديرها لمواقف القيادات والكوادر السياسية والإعلامية للمؤتمر خلال الفترة الماضية. مؤكدة على مواصلة ذلك الدور وضرورة توفير كافة الإمكانيات اللازمة وبما يكفل لها أداء مهامها لخدمة مصلحة الوطن والمؤتمر الشعبي العام. وفي هذا الصدد أقرت اللجنة الدائمة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة بث قناة «اليمن اليوم» الفضائية وتوفير الدعم اللازم لها ولكافة الوسائل الإعلامية التابعة للمؤتمر الموسومة والمرئية والمقروءة وبما يكفل لها أداء رسالتها الوطنية والمهنية بكفاءة عالية.